كيف ولماذا تفاعل الغرب مع الربيع العربي؟

محمد مطاوع

باحث سياسي

ملخص

لعقود، والحكام العرب يخدمون المصالح الغربية في المنطقة، في مقابل تغاضي الغرب عن السياسات الديمقراطية في البلدان العربية. لكن مع اندلاع الانتفاضات العربية في الشرق الأوسط، تعرض هذا الاتفاق الضمني بين الغرب والحكام العرب للخطر. تحدد هذه المقالة التحديات التي تواجهها المصالح الغربية بسبب هذه الثورات. وعلاوة على ذلك، فإنها تتعمق في ردود الأفعال الأميركية والأوروبية تجاه الانتفاضات. أخيرًا، تتأمل المقالة في الأسباب الكامنة وراء السلوك الغربي تجاه هذه الثورات. وبناءً على هذه الخلفية، يرى هذا المقال أن الاتفاق الضمني لا يزال ممكنًا على الرغم من الانتفاضات العربية، وإن كان بصيغة مختلفة.

لمدة ما يقرب من ستة عقود، اتفقت كل من الولايات المتحدة وأوروبا ضمنيًّا مع الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط، على غض الطرف عن الممارسات الديكتاتورية في مقابل تحقيق، وتأمين وتعزيز مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. وطالما أوفت الأنظمة الاستبدادية بمصالح الغرب في الشرق الأوسط وحماية أمن إسرائيل بل وحتى بتعزيز العلاقات الودية مع إسرائيل، وحافظت على تدفق إمدادات النفط والطاقة إلى الغرب، وامتثلت لمطالب العواصم الغربية في مكافحة الإرهاب واحتواء الدول المارقة، ولاسيما إيران، تسامحت الدول الغربية مع القمع الصارخ للحقوق الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية(1).

كانت أوروبا دائمًا جزءًا من هذا الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة بالتزامها بتشجيع الديمقراطية في دول جوارها الجنوبية، فإن السلوك الأوروبي في الممارسة لا يختلف عن المواقف الأمريكية فيما يتعلق بالأنظمة الاستبدادية العربية. وبعبارة أخرى ، لأكثر من 20 عامًا كان الخطاب الأوروبي دائمًا داعمًا للديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط، لكن في الممارسة العملية، تحالفت دول الاتحاد الأوروبي مع الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط ولم تحرك

رؤية تركية
2013 - 8
41 - 27

ثورة 25 من يناير حينما وقف الجيش في جانب الثورة في مواجهة مبارك

ساكنًا لوقف الفظائع؛ طالما حافظت الأنظمة الاستبدادية على مصالحها الإستراتيجية. لقد استخدمت أوروبا الطغاة العرب لحماية مصالحها الأمنية، لا سيما مراقبة الهجرة، ومحاربة الإرهاب وقمع الإسلام السياسي – في مقابل تجاهل تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط(2). ترى هذه الورقة أن هذا الاتفاق لا يزال ساريًا، حتى في أعقاب الثورات العربية، ولكن بآلية مختلفة.

لا يزال رد فعل الولايات المتحدة وأوروبا السلبي تجاه فوز حماس الساحق في الانتخابات البرلمانية لعام 2006 ماثلاً في العقل العربي. وقد قوض هذا من مصداقية الغرب وتبنيه لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي. كانت الرسالة التي تلقاها النقاد من السياسيين العرب وعامة الناس واضحة؛ إن الغرب ليس له علاقة بالديمقراطية عندما تكون نتائجها متعارضة مع مصالح الولايات المتحدة وأوروبا(3). وجدت كل من الولايات المتحدة وأوروبا نفسهما بين سندان "المسيرة الديمقراطية" في العالم العربي ومطرقة التحالف مع الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط(4). وبعبارة أخرى، انهيار بعض الأنظمة الاستبدادية الصديقة في الشرق الأوسط جلبت مخاطر أكثر من الفرص للأمريكيين والأوروبيين.

طرحت سلسلة الثورات العربية التي هزت الشرق الأوسط تحديات خطيرة أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة. باختصار، تضمنت التحديات الرئيسة: سقوط حلفائهم السلطويين التقليديين، واحتمال صعود الإسلام السياسي في تلك البلدان؛ وكذلك تهديدات أمنية خطيرة لإسرائيل بسبب احتمال انهيار اتفاقيّات السلام؛ وارتفاع أسعار النفط ومخاوف الغرب من انقطاع تدفقه، والخوف الأوروبي

من الهجرة غير الشرعية من الشرق الأوسط إلى أوروبا(5). وسواء كان الربيع العربي قد جعل العالم العربي ديمقراطيًا أم غير ذلك، فإنه قد أطاح بالفعل بالطغاة الذين عاشوا في وئام مع إسرائيل. وفي نهاية المطاف، يوضح هذا أن الرأي العام تجاه الأنظمة العربية سيكون عاملًا حاسمًا في السياسات الخارجية غير المتسامحة مع إسرائيل وكذلك التعاطف مع الفلسطينيين(6).

وإذا كانت إسرائيل هي "الخاسر" الرئيس، فإن الولايات المتحدة هي الخاسر الثاني. فالولايات المتحدة لم تعد قادرة على السيطرة على الشرق الأوسط. والآن بدلًا من الحديث أو إصدار أوامر إلى عدد قليل من الزعماء المستبدين، على إدارة أوباما مخاطبة الرأي العام العربي، الذي أعرب دائمًا عن بالغ استيائه تجاه "السيطرة الإمبريالية" الأمريكية والغربية على مصير المنطقة(7). أيضًا ازدادت المخاوف الأمنية الإسرائيلية، على وجه الخصوص، مع الصحوة العربية في الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى، أصبح أقرب "أصدقاء" إسرائيل أعداء محتملين مع استبدال نظام جماعة الإخوان المسلمين بنظام مبارك، بقيادة الرئيس محمد مرسي، الذي انتقد دومًا معاهدة السلام مع إسرائيل، وطالب بإنهائها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الوثيقة بين النظام المصري الإسلامي الجديد و حماس زادت من احتمالات حدوث توترات في المستقبل بين مصر وإسرائيل. وعلاوة على ذلك ، فقد أرسلت مصر بالفعل إشارة للتقارب مع منافس إسرائيل الرئيس في الشرق الأوسط إيران(8).

طالما أوفت الأنظمة الاستبدادية بمصالح الغرب في الشرق الأوسط – تسامحت الدول الغربية وغضت الطرف عن قمع الحقوق الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية

لقد كان خطر الأصولية الإسلامية دائمًا السبب وراء تغاضي الغرب عن الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأنظمة الاستبدادية الصديقة. وأدان العرب دائمًا السياسات الأمريكية والأوروبية ليس فقط بسبب انحيازها السافر تجاه إسرائيل، ولكن أيضًا لادعائها أن إسرائيل هي رمز الديمقراطية، بينما في الوقت نفسه تقاعست عن معاقبة انتهاكات الأنظمة العربية لحقوق الإنسان(9). لذا فوجئت أوروبا أيضًا بالانتفاضات في الشرق الأوسط، وأصبحت معنية بسعر وتدفق النفط أكثر مما مضى، وزيادة الهجرة من البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت مصداقيتها على المحك على اعتبارها نموذجًا ديمقراطيًا للحكم في بداية الربيع العربي(10). وختامًا، فإن كلًا من الولايات المتحدة وأوروبا قد راهنتا على الحصان الخطأ عندما دافعتا عن الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط؛ لأن البديل –إما الفوضى أو التيار الإسلامي– لم يكن في صالحهما(11).

ردود أفعال الغرب التكتيكية

من الناحية التكتيكية، لجأت الولايات المتحدة إلى نهج "حالة بحالة" ، واختارت

أوروبا نهج "الانتظار والترقب"، وإن كان ذلك بشكل مختلف ومجزأ وغير متجانس عند التعامل مع الربيع العربي(12). بالنسبة للثورة التونسية، فإن أوروبا وفرنسا على وجه الخصوص –كانت داعمة لنظام بن علي حتى الإطاحة به. وكانت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشيل إليو ماري أول مسؤول أوروبي بارز يعلق على الثورة التونسية، بالإعراب عن مخاوفها على النظام واقتراح إرسال قوات خاصة لاستعادة النظام في تونس. في وقت لاحق، تحدث كاثرين أشتون (الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الاوروبي) عن انتقال سلمي إلى الديمقراطية.

وجدت كل من الولايات المتحدة وأوروبا نفسهما واقعة بين سندان "مسيرة الديمقراطية" في العالم العربي ومطرقة التحالف مع الأنظمة الاستبدادية

ومع ذلك، لم يكن هناك دعم أوروبي ملموس لإرادة المحتجين التونسيين في الأسبوعين الأولين من الثورة. لكن كانت إدارة أوباما أكثر شجاعة من الأوروبيين، وإن كان ذلك مع عدم وجود قرارات حاسمة، عندما أعلنت أن التونسيين لهم الحق في نهاية المطاف في تقرير مصيرهم –ولكن هذا لم يأت إلا بعد أسبوعين من الثورة التي استمرت لمدة 30 يومًا. وبالتالي، فإنه يمكن استنتاج أن كلًا من أوروبا والولايات المتحدة تعاملتا بحذر مع الانتفاضات حتى إدراك أنها كانت ثورة، ثم أيدتا تطلعات الشعب التونسي إلى الحرية والديمقراطية(13).

أما ثورة 25 يناير في مصر فقد كانت زلزالًا آخر واجهته العلاقات عبر الأطلسي. لكن كان رد الفعل الغربي مرتبكًا، لأنه لا أمريكا ولا وكالات الاستخبارات الأوروبية توقعت انهيار نظام مبارك، حتى بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي. لقد تأرجح رد الفعل الأمريكي بين دعم نظام مبارك في بداية الثورة ودعم المتظاهرين المصريين في نهاية الأزمة. في بداية الأزمة، ادعت هيلاري كلينتون أن النظام المصري "مستقرٌ"(14) وأن هناك فرصة أمام الحكومة المصرية للاستجابة لمطالب شعبها المشروعة، وشجعت الولايات المتحدة الحوار بين الحكومة والمعارضة من أجل التوصل إلى تسوية. ومع ذلك، عندما عمت المظاهرات جميع أنحاء البلاد، تغير الموقف الأميركي، وطالبت الولايات المتحدة مبارك بـ"انتقال سلمي ومنظم للسلطة" وتسليم السلطة لنائبه اللواء عمر سليمان. وطلب أوباما لاحقًا "الانتقال المنظم والسلمي، والفوري للسلطة" (15) كما أصدر الكونغرس بيانًا يطالب فيه مبارك بالتنحي. كان هدف الولايات المتحدة هو الانتقال السلمي للسلطة إلى حليفها الذي تثق به عمر سليمان(16).

ولكن الولايات المتحدة أدركت فجأة أن سليمان لم يعد مقبولًا من قبل المتظاهرين، وأجرت محادثات مكثفة مع الجيش المصري، وفي النهاية تم إسناد السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية. ولوحظ أن الولايات المتحدة بدأت في عقد اجتماعات مع المعارضة المصرية، وخاصة مع جماعة

الإخوان المسلمين، لتأمين مصالحها في حقبة ما بعد مبارك. وبالتالي، لم يكن مفاجئًا أن إدارة أوباما أبدت تأييدها لانخراط جماعة الإخـوان المسلمين في أي حكومة مصرية قادمة عندما وصفها المتحدث باسم وزارة الخارجية بأنها "حقيقة من حقائق الحياة في مصر"(17). وبعبارة أخرى، فإنه من الواضح أن إدارة أوباما كانت على استعداد لقبول الإسلاميين الذين استولوا على السلطة السياسية في حقبة ما بعد مبارك لأنها أدركت أن عهد مبارك قد انتهى –سواء رضيت واشنطن أم لم ترضَ(18).

وبالتالي، يمكن القول إن إدارة أوباما راهنت أولًا على الجيش المصري لإدارة الفترة الانتقالية. ومع ذلك، ومع الضغط الشعبي المتزايد على الجيش لتسليم السلطة للمدنيين، غيرت إدارة أوباما من رهانها وجعلته لصالح جماعة الإخوان المسلمين. وضغطت على المجلس العسكري للالتزام بنتائج الانتخابات الرئاسية وإعلان محمد مرسي، مرشح الإخوان المسلمين، أول رئيس منتخب في فترة ما بعد مبارك(19). وعندما وصل مرسي إلى السلطة، أيدته إدارة أوباما بقوة؛ لأنه أول رئيس منتخب ديمقراطيًا في مصر، بل وراهنت على التزامه بتحقيق السلام مع إسرائيل والحفاظ على المصالح الغربية في الشرق الأوسط. ولاحقًا استفادت الولايات المتحدة من علاقات مرسي الوثيقة بحماس للتوصل إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة في أواخر 2012. واستند هذا إلى إستراتيجية بسيطة وضعتها كل من الولايات المتحدة وأوروبا ، كان الهدف منها تطوير علاقات جيدة مع الإسلاميين في بلدان الربيع العربي، لأنه كان من المتوقع أن يحل الإسلاميون محل الأنظمة القديمة نظرًا لقدرتهم على التعبئة الشعبية الواسعة، مقارنة بالليبراليين، جنبًا إلى جنب مع استعداد لغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان والديمقراطية كلما تعرضت مصالحهم الحيوية للخطر(20).

وكان موقف أوروبا تجاه الثورة المصرية مجـرد صـدى للموقف الأمـيركـي. فقط عندما أعلنت إدارة أوباما أنه على الرئيس مبارك التنحي فورًا، أصدرت فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا بيانًا مشتركًا دعت فيه إلى انتقال فوري وسلمي للسلطة في مصر. تجدر الإشارة إلى أنه قبل اندلاع الثورة في مصر، اعتبرت كل من أوروبا والولايات المتحدة مبارك حليفًا وثيقًا، بل وادعت أنه كان رجلًا حكيمًا وشجاعًا(21). ومع ذلك، في أعقاب الثورة، تحول رهان الأوروبيين، بالتوازي مع الأمريكيين، على الإسلاميين في مصر.

أما بالنسبة للثورة الليبية، فقد كان الرد الأمريكي الأولي هو تجنب أي انخراط "عسكري أمريكي" ودفع حلفاء آخرين لتحمل جـزء كبير من العبء. لذلك، بموافقة مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية تم فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، وأعلنت إدارة أوباما أنها ستقود من الخلف(22). وتنبه أوباما لخطورة "الإفراط في التدخل العسكري الأمريكي"، واحتمال تحول الـرأي العام العربي ضد الضربات الأميركية. لذلك، قررت إدارته توجيه الدفة منذ بداية العمليات ثم نقل القيادة إلى حلف شمال الأطلسي. وأعلنت كل من الولايات

المتحدة وبعض الدول الأوروبية الكبيرة، وخاصة بريطانيا و فرنسا أنه يجب الإطاحة بالقذافي- ومن دون مساعدتهم للمعارضة الليبية، ما كان من الممكن خلع القذافي(23) . كان الدافع وراء تدخل الأطلسي في ليبيا مزيجًا من "الهيبة الوطنية" لكل من فرنسا وبريطانيا، وأقل انخراطًا عسكريًّا (وأدنى تكلفة) للولايات المتحدة(24).

لكن إدارة أوباما لم تطلب من الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، التنحي كما فعلت مع كل من بن علي ومبارك، على الرغم من أن نظامه ارتكب نفس الفظائع التي ارتكبها نظام القذافي. وأعرب وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس صراحة أن الولايات المتحدة لديها مخاوف بشأن تنظيم القاعدة في اليمن. ولكن، مع تزايد الاضطرابات الشعبية، أيدت الولايات المتحدة حل الخليج من خلال الاتفاق الذي يقضي بتنازل صالح عن السلطة لنائبه. ومع ذلك، لم تتم الإطاحة بنظام اليمن بشكل كامل. توضح هذه الحالة أن ما يهم الغرب هو الحفاظ على مصالحه الإستراتيجية في اليمن، وخاصة القتال ضد القاعدة.

أما ثورة البحرين فهي الحالة الصارخة لازدواجية المعايير الأمريكية والأوروبية عندما يتعلق الأمر بدعم الديمقراطية. فنظرًا لمصالحهم في دول الخليج، لم تفعل إدارة أوباما شيئًا عندما قامت قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية بقمع المعارضة التي طالبت بنفس الحقوق ورفعت نفس شعارات نظيراتها العربية في تونس، ومصر ودول الربيع العربي الأخرى(25). في 12 مارس 2011، وفي ذروة الانتفاضة البحرينية، قام جيتس بزيارة إلى المنامة وأعرب عن تأييد حكومته للملك حمد بن عيسى آل خليفة. في الوقت نفسه، حث جيتس الملك على حل الاضطرابات الداخلية. في اليوم التالي، اتصل العاهل السعودي بأوباما لإبلاغه أن المملكة العربية السعودية سوف ترسل آلاف الجنود إلى البحرين لاستعادة النظام، وأذعن أوباما للطلب السعودي. وعندما تم إرسال القوات السعودية الإماراتية، برعاية مجلس التعاون الخليجي، قامت بإجراءات تعسفية ضد المظاهرات وتم قمعها(26).

وفي بداية الثورة السورية، وجدت حسابات إدارة أوباما أن مخاطر إسقاط نظام بشار الأسد أكثر من الفوائد. لذلك، اتفقت القوى الغربية على حل واحد: وهو "لا" للتدخل العسكري لأنه سيكون خطيرًا ومكلفًا، واتفقت على خوض حرب ضد النظام السوري من خلال وسائل أخرى. وتراوحت هذه الوسائل الأخرى من الدعم الدبلوماسي للمعارضة العسكرية السورية إلى تزويدهم بالمعلومات الاستخبارية في قتالهم ضد نظام الأسد. وبعبارة أخرى، فإنهم رأوا أنها ستكون فقط مسألة وقت قبل الإطاحة بالأسد، وأنه من الممكن أن يتحول الصراع إلى صراع بين السنة والشيعة. لقد أصبحت سوريا ساحة قتال على كل من النطاق الإقليمي والدولي: النظام التركي ضد النظام الإيراني، والغرب ضد روسيا والصين. ومن وجهة نظري، هذا هو السبب الحقيقي لإطالة أمد النزاع حتى هذه اللحظة(27).

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بعض الخطوات في التعامل مع الأزمة السورية. تمثلت الإجراءات الأولية في تجميد اتفاقية

دائمًا كان خطر الأصولية الإسلامية السبب وراء تغاضي الغرب عن فظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأنظمة الاستبدادية الحليفة

الشراكة التي لم يتم التصديق (بعد) عليها، مما أدى إلى "تعليق" أي تعاون مع الحكومة السورية، ومنع أي مساعدة يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي – سواء في شكل قروض أو"مساعدات تقنية". وفي ديسمبر 2012، أكد الاتحاد الأوروبي شرعية الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية كممثل للشعب السوري. وفي 28 فبراير 2013، وافق الاتحاد الأوروبي على دعم هذا التحالف بـ"معدات عسكرية غير فتاكة"(28). وبنهاية شهر مايو عام 2013، رفع الاتحاد الأوروبي حظر الأسلحة عن المعارضة السورية، ودعمت الولايات المتحدة علنًا القرار الأوروبي(29).

ولإدراك الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن سقوط الأسد سيؤدي إلى قيام نظام غير معروف –ومن المحتمل أن يكون متطرفًا أو ضد مصالحهما– بقيا مترددين في تقديم أي دعم عسكري كبير للمعارضة السورية. ثم، عندما جمعت وكالات الاستخبارات الغربية أدلة في أبريل 2013 على استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، قامت الإدارة الأمريكية والحكومة الفرنسية في صدارة الاتحاد الأوروبي بالنظر بجدية إلى إمكانية تزويد المعارضة السورية بالأسلحة العسكرية، فضلًا عن احتمال التدخل العسكري، وهذا لأن قواعد اللعبة قد تغيرت بعد استخدام الأسلحة الكيميائية. وجاء التهديد الكبير إلى الواجهة، لأن أسلحة النظام السوري الكيميائية المدمرة قد "تقع في أيدي تنظيم القاعدة أو حزب الله" أو جبهة النصرة، أو أية قوات غير صديقة أخرى(30).

ردود الأفعال الإستراتيجية الغربية

إستراتيجيًّا، رأى بعض العلماء أن الربيع العربي كان نتيجة مباشرة لفشل الغرب في معالجة قضايا الشرق الأوسط. ففي أعقاب اتفاقات أوسلو والشراكات الأورومتوسطية في منتصف التسعينيات، عمل الغرب والأنظمة العربية المعتدلة معًا بشكل وثيق، بعد تقديم الغرب وعودًا بحل الصراع العربي الإسرائيلي. وفجأة ومع وصول جورج بوش إلى السلطة في عام 2001، انتهجت إدارة بوش سياسة عدم التدخل فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واستخدمت هجمات 11 سبتمبر ذريعة لمتابعة نهجها الأحادي، لغزو العراق في عام 2003. وقد أدى هذا حتمًا إلى صعود القوة الإقليمية الإيرانية، وخلق انقسام جديد في الشرق الأوسط؛ معسكر "المقاومة" في مقابل معسكر "المعتدلين" في نهاية عام 2008. شمل معسكر المقاومة إيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس، وتألف المعسكر المعتدل من مصر والأردن والمملكة العربية السعودية(31).

سياسات الإهمال الأمريكية والأوروبية لعملية السلام، وغزو بلدين إسلاميين بجانب

الفظائع التي تم الكشف عنها في العراق وأفغانستان، ودعم الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، جعل اليد العليا لمعسكر المقاومة وأضعف شرعية الأنظمة المعتدلة للمعسكر المتحالفة مع الغرب. بل إن هذه الجرائم جعلت الشعوب العربية تتهم تلك الأنظمة بأنها مؤيدة لإسرائيل ومؤيدة للغرب وضد المصالح العربية والإسلامية. وبالتالي، يمكن القول إن تراجع الشرعية الإقليمية والمحلية للأنظمة العربية المعتدلة، مع تفاقم "الظروف الاجتماعية والاقتصادية" للشعوب، كانت القشة التي قصمت ظهر البعير وأذنت ببدء الثورات في الشرق(32).

ثورة البحرين هي الحالة الصارخة على ازدواجية المعايير الأمريكية والأوروبية عندما يتعلق الأمر بدعم الديمقراطية

جزئيًا، اندلع الربيع العربي بسبب خلل السياسات الأوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط. فعلى مدار أكثر من 20 عامًا يعد الأوروبيون العرب "بالازدهار المشترك"، ولكن ظل العرب دائمًا في فقر مدقع وارتفاع في البطالة. لقد دعم الأوروبيون شفهيًّا حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكن في الممارسة العملية تسامحوا وغضوا الطرف عن انتهاكات الأنظمة الاستبدادية العربية. ولم تجلب الشراكة الأورومتوسطية الرخاء للعرب ودول البحر الأبيض المتوسط ، بل كانت أداة لوقف الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط(33). وكانت سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط في الواقع اعترافًا بفشل سياسات الشراكة الأوروبية المتوسطية الأوروبية. وعلى الرغم من حقيقة أن الأوروبيين زادوا من المشروطية مع الأنظمة العربية في سياسة الجوار، إلا أنهم ظلوا على استعداد لقبول الحكم الاستبدادي لهذه الأنظمة، وحتى التخطيط لتطوير العلاقة معهم –وخاصة مع النظام التونسي. وبعبارة أخرى، عزم الاتحاد الأوروبي على منح نظام بن علي في تونس صفة "الوضع المتقدم" قبل الثورة، كما فعل مع المغرب في عام 2008 والأردن في عام 2010(34).

وظهر رد الفعل الأوروبي الأولي الإستراتيجي تجاه الربيع العربي على السطح في مارس 2011 عندما اعتمد مبادرة جديدة تعرف باسم "الشراكة من أجل الديمقراطية والاستقرار مع جنوب البحر الأبيض المتوسط "، وقامت على نهج "الأكثر للأكثر"؛ مما يعني كلما التزمت الدولة بالإصلاح الديمقراطي زادت المساعدات المقدمة من الأوروبيين، وكلما لم تلتزم أي دولة بالمشروطية الأوروبية قل الدعم المقدم لها(35).

وبالتالي، وضع الاتحاد الأوروبي إستراتيجية تتكون من ثلاث "ركائز". الأولى تدعم الديمقراطية عميقة الجذور في بلدان الربيع العربي التي لا تقوم فقط على نتائج صناديق الاقتراع، ولكن على متطلبات إقامة ديمقراطية حقيقية؛ مثل حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد والرقابة الديمقراطية على القوات الأمنية(36). والثانية لتعزيز "الشراكة" بين الشعوب من خلال تطوير ودعم المنظمات غير الحكومية في بلدان الربيع العربي. والثالثة النهوض بالازدهار

ثورة تونس والتي اشعلت شرارة الثورات فيما عرف بدول الربيع العربي

الاجتماعي والاقتصادي للدول العربية من خلال تخفيض "البطالة والتفرقة" التي كانت الدافع الرئيس وراء الصحوة العربية(38). ثم اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات أخرى لوضع أهدافه الإستراتيجية موضع التنفيذ من خلال شعارات كاثرين أشتون الثلاثة الجذابة، "Three Ms" – money" – "market access and mobility – المال، والوصول إلى الأسواق والتنقل"، كأنسب الأدوات التي يستطيع من خلالها الأوروبيون إحداث تغيير في عصر ما بعد الربيع العربي(38).

ظهرت الصحوة العربية بعد عام ونصف العام تقريبًا من إعلان إدارة أوباما عن إستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي في مايو 2010. كان أحد الأوجه الرئيسة لهذه الإستراتيجية الجديدة هو اعترافها بمحدودية القوة والموارد الأميركية(39)، لقد أدركت إدارة أوباما أنه لا يمكن السيطرة على نتائج هذه الثورات، وبالتالي سعت إلى التأكد من أن الأنظمة الجديدة القادمة إلى السلطة ينبغي أن تكون متسقة مع المصالح الأمريكية(40). وهكذا، وضعت إدارة أوباما إستراتيجية ضمنية ترتكز على أربعة عناصر للتعامل مع الصحوة العربية. أولًا، عملت بشكل وثيق مع الدوائر العسكرية في الشرق الأوسط، بل وراهنت على الجيوش العربية، وخاصة الجيش المصري. ثانيًا، فتحت فصلًا جديدًا مع الإسلاميين المعتدلين الذين كانوا على استعداد للاهتمام بالمصالح الأميركية في المنطقة. ثالثًا، اختارت مساعدة الاقتصاديات المدمرة في بلدان الربيع العربي. و أخيرًا، دعم التحول الديمقراطي في بعض هذه البلدان؛ ولكن مع استعداد لتقبل الممارسات الاستبدادية طالما تم الحفاظ على المصالح الأمريكية، وحتى غضت الطرف عن الأنظمة الديكتاتورية في بلدان أخرى، وخاصة في الخليج، وفقًا للمصالح الأمريكية(41).

مبررات سلوك الغرب تجاه الربيع العربي

في الثورة المصرية، فجأة أدركت إدارة أوباما أن عهد مبارك على وشك الانتهاء، وراهنت على الجيش المصري.

وجـدت كل مـن الولايات المتحـدة وأوروبا نفسهمـا واقعـة بيـن سنـدان "مسيـرة الديمقراطيـة" في العالـم العربي ومطرقة التحالف مع الأنظمة الاستبدادية

وبعبارة أخرى، سعت إدارة أوباما للاستفادة من الجيش المصري من خلال جعله "يقود الفترة الانتقالية في حقبة ما بعد مبارك في مصر، للتصدي لأي شيء يعرض اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل للخطر(42). أما بالنسبة لأوروبا، فقد كان سبب التقاعس والتردد في التعامل مع الثورة هو أن معظم الدول الأوروبية تعتبر نظام مبارك "حصنًا ضد التطرف الإسلامي". لكن فقط عندما أعلن أوباما أن على الرئيس مبارك أن يتنحى، سارت معظم الدول الأوروبية على خطاه(43).

هذا العجز الأوروبي عن التصرف بسرعة واعتماده لنهج "الانتظار والترقب" في الثورات المصرية والعربية الأخرى يرجع أيضًا إلى حقيقة أن كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لها مصالح مختلفة ومتباينة تجاه دول جنوب المتوسط. لكن على الرغم من أن النهج الأوروبي السائد كان الانتظار، إلا أن ردود أفعال مختلفة ومجـزأة وغير متجانسة صدرت عن بعض الدول التي حاولت أن تكون استباقية. وهذا يفسر تقييم رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني لمبارك قبل سبعة أيام من تنحيه، ودعم وزير الخارجية الفرنسي القوي لزين العابدين بن علي في بداية الثورة التونسية(44).

في الثورة الليبية، اختارت إدارة أوباما أن تقود من الخلف واعتمدت نهجًا متعدد الأطراف. ويمكن تفسير هذا من حقيقة أن أوباما سعى لإجبار حلفائه الأوروبيين على تقاسم العبء في أي عملية عسكرية(45). لقد كانت المهمة سهلة، ولاسيما أن جامعة الـدول العربية والأمـم المتحدة فرضتا "حظرًا جويًا"، ورحبت المملكة العربية السعودية بالإطاحة بالنظام العدائي في ليبيا. وبعبارة أخرى، أعطت موافقة العرب والأمم المتحدة، الولايات المتحدة الشرعية الإقليمية والدولية المطلوبة لضرب النظام الليبي(46).

وعلى عكس استجابتها الخجولة في الثورتين التونسية والمصرية، أدارت فرنسا الدفة في الضربة العسكرية ضد نظام القذافي، بل إنها أصبحت أول بلد يعترف بـ"المجلس الوطني الانتقالي" على اعتباره الممثل القانوني لليبيا في مرحلة ما بعد القذافي. يمكن تفسير هذا على أنه توق فرنسي نحو "القيادة الإقليمية"، وكذلك حرص على الحصول على "عقود اقتصادية" مع النظام الليبي الجديد. لكن هناك أدلة قاطعة على أن التشدد الفرنسي في الحالة الليبية لم يكن له أي علاقة بتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، فقد تم تقريبًا تجاهل الانتفاضات الجزائرية والمغربية واليمنية والبحرينية بسبب العلاقات الوثيقة مع الأنظمة الجزائرية والمغربية والسعودية وكذلك الأنظمة في اليمن والبحرين(47). وعلى نقيض فرنسا، فضلت ألمانيا دعم التحول العربي، وفي نفس الوقت عارضت التدخل. وهذا يثبت التناقض الموجود داخل

الثورة الليبية والقضاء علي نظام القذافي الطاغية

الاتحاد الأوروبي عند التعامل مع الربيع العربي(48).

التزمت إدارة أوباما الصمت لمدة نصف عام تجاه للثورة السورية. إذ بعد مضي ما يقرب من ستة أشهر، طالب أوباما الأسد بالتنحي. وعلى الرغم من فكرة تهميش نظام الأسد في التحالف السوري الإيراني المعادي للغرب، إلا أنه كان من الصعب تكرار الحالة الليبية في سوريا لعدة أسباب. أولًا، تم بالفعل فرض عقوبات على النظام السوري من قبل الغرب بسبب مناصرته المزعومة للإرهاب والتدخل المستمر في الشؤون الداخلية اللبنانية. وبالتالي، فإن فرض المزيد من العقوبات لن يجبر بشار الأسد على التنحي. ثانيًا، لم تكن الضربة العسكرية ضد الأسد بديلًا جديًّا في ذلك الوقت؛ نظرًا لإمكانات الجيش السوري العسكرية الكبيرة واحتمالات حصوله على مساعدات كبيرة من حزب الله وإيران. ثالثًا، إعلان روسيا والصين أنهما لن يسمحا بتكرار التجربة الليبية مرة أخرى(49).

وبالتالي، يمكن القول إنه تم تأجيل مسألة الأزمة السورية بسبب أن قوة الأسد العسكرية لا يستهان بها، كما أن المعارضة العسكرية والسياسية ظلت ضعيفة ومنقسمة، وبدا أنه من غير المرجح أن يتم إجماع إقليمي ودولي حول سوريا في المستقبل القريب(50). لكن فقط بعد مرور عامين ونصف العام على الثورة السورية، تحركت كل من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لتزويد الجيش السوري الحر (المعارضة المسلحة) بالأسلحة والذخائر، فضلًا عن إمكانية توجيه ضربة عسكرية ضد نظام الأسد، بسبب وجود معلومات استخباراتية حول استخدام أسلحة كيميائية في الصراع الدائر. علاوة على ذلك، بنهاية شهر مايو عام 2013، رفع الاتحاد الأوروبي حظر الأسلحة عن المعارضة السورية بمباركة أميركا. ومع ذلك فإن احتمال انهيار نظام الأسد وسيطرة بعض الجماعات المتطرفة في المعارضة السورية، مثل جبهة النصرة على هذه الأسلحة الكيميائية في سوريا يشكل

تهديدًا خطيرًا للأمن القومي الإسرائيلي والمصالح الغربية في الشرق الأوسط(51).

أما الثورة اليمنية، فقد نظرت إليها الإدارات الأمريكية والأوروبية من زاوية الإرهاب وإلى الثورة في البحرين من الزاوية الإيرانية. وبعبارة أخرى، رأت أن الثورة في اليمن تعني إعطاء المزيد من المساحة والحرية لتنظيم القاعدة. وبالتالي، نسق الغرب مع المملكة العربية السعودية لإزالة رأس النظام، علي عبد الله صالح، مع الحفاظ على النظام نفسه وإجراء تغييرات تجميلية فقط لتخفيف

أدان العرب دائمًا السياسات الأمريكية والأوروبية ليس فقط بسبب انحيازها السافر تجاه إسرائيل، ولكن أيضًا لادعائها أن إسرائيل هي رمز الديمقراطية

غضب الناس. من ناحية أخرى، فإن الثورة في البحرين كانت بمثابة زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة وتعريض الأسطول الخامس الأمريكي للخطر(52).

واستثمرت الولايات المتحدة علاقتها الطويلة والمستقرة مع البحرين لأكثر من عقدين من الزمن. فقد شيدت أكبر قاعدة حربية لها في الخليج في الجفير (قرب المنامة) واعتمدت على البحرين في مكافحة الإرهاب في أعقاب 11 سبتمبر. لذا إذا كان للثورة أن تنجح في البحرين، فسوف يهيمن على النظام الجديد جماعات شيعية لها بالفعل اتصالات وثيقة مع طهران(53). وهذا يوضح لماذا لم تنتقد الولايات المتحدة ولا الدول الأوروبية التدخل العسكري السعودي لقمع المتظاهرين البحرينيين، الذين لديهم نفس مطالب وتطلعات المحتجين العرب في الدول العربية الأخرى.

لقد كان الغرب براغماتيًّا في رد فعله على الربيع العربي. فدفع الربيع العربي إدارة أوباما إلى اعتماد نهج حالة بحالة، وحساب دقيق للتحديات والفرص المحتملة في كل حالة، وجعل أيضًا الأوروبيين يتبنون نهج "الانتظار والترقب"، وإن خرجت بعض ردود أفعال سريعة من بعض الدول الأوروبية الجنوبية مثل إيطاليا وفرنسا(54). وتحققت ذروة البراغماتية الأمريكية والأوروبية في الحالة البحرينية؛ حيث اتخذت إدارة أوباما بعين الاعتبار مخاوف العاهل السعودي وغضت الطرف عن قمع الشعب البحريني من قبل القوات السعودية(55).

على المستوى الأوروبي، كان هناك انقسام وتضارب تجاه الربيع العربي. في البداية، ناصرت فرنسا نظام بن علي، في حين ظلت الدول الأوروبية الأخرى صامتة. حتى بعد أن وقف معظم الأوروبيين بجانب الشعب التونسي، ظلت هناك خلافات حول التعامل مع الهجرة غير الشرعية من جنوب البحر الأبيض المتوسط. وحرصت فرنسا وبريطانيا على المشاركة في أي عمل عسكري مستقبلي في ليبيا، في حين رفضت ألمانيا المشاركة، وظلت بلدان أخرى "حذرة" في البداية بسبب علاقاتها الوثيقة مع النظام الليبي(56).

عمومًا، سعت كل من الولايات المتحدة وأوروبا إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على مصالحها وتعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال الربيع العربي. وأزعم أنها فشلت في تحقيق هذا الهدف لأنها أعطت

إشـــارات متضاربة إلى شعوب الشرق الأوسط وإلى الأنظمة. فبينما دعمت إدارة أوباما خطابيًّا الطموحات العربية للحرية والديمقراطية في تونس ومصر، إلا أنها التزمت الصمت في البحرين وتأخرت عن التعامل مع الأزمة السورية على الرغم من مواصلة الأعمال الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. لكن كانت الأزمة الليبية هي الحالة الوحيدة التي حدث فيها توافق بين مصالح الغرب وإسقاط القذافي لحماية المدنيين(57). كما أعطت أوروبا إشارات متضاربة عندما التزمت الصمت في بداية الثورات في تونس ومصر، وبعد ذلك عندما قادت الضربة في ليبيا تحت ذريعة حماية المدنيين من نظام وحشي. ثم تجاهل الغرب الانتهاكات البحرينية واليمنية والسورية لحقوق الإنسان(58).

الخاتمة

لا جـدال أن التحالف الغربي يدعم الديمقراطية فقط عندما تخدم مصالحه. لذلك، عندما تجلب الديمقراطية أفرادًا أو مجموعات تتعارض مع الأهداف الغربية، تعتبر غير مرغوب فيها. ويتضح هذا في رد الفعل الفرنسي تجاه الثورة التونسية ورد الفعل الأمريكي تجاه الثورات المصرية واليمنية. في 25 يناير 2006 رفض التحالف الغربي نتائج الديمقراطية في فلسطين عندما فازت حماس في انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، لأنها كانت ضد مصالحه، وفرض العزلة على حماس وعزز حركة فتح. وللمفارقة، لا تزال الحرب على غزة –2008 2009 و الهجمات الإسرائيلية ضد غزة في نوفمبر 2012، ماثلة في أذهان العرب: فلماذا لم يتدخل التحالف

تأرجـح رد الفعـل الأمريكي بيـن دعم نظام مبارك فـي بداية الثورة ودعـم المتظاهرين المصريين في نهاية الأزمة

الغربي بسرعة في حرب غزة، كما فعل في ليبيا، لحماية المدنيين؟ والخلاصة أن الاتفاقيات بين الغرب والأنظمة العربية لا تزال قائمة، ولكن بصيغة مختلفة. أي أن الأمريكيين والأوروبيين اختاروا التماشي مع الأنظمة الإسلامية التي تحظى بتأييد شعبي واسع، ووصلت إلى السلطة عن طريق صناديق الاقـتراع. في المقابل، اختارت الأنظمة الإسلامية الجديدة ألا تتصادم مع المصالح الغربية في المنطقة.

المراجع:

1. •Oded Eran, "The West Responds to the Arab Spring," Strategic Assessment, Vol.14, No.2 (July 2011), p.15-16.
2. -Rosemary Ho • lis, "No Friend of Democratization: Europe"s Role in the Genesis of the "Arab Spring"," International Affairs, Vol.88, No.1 (January, 2012), p.81-82.
3. Mohamed • Metawe, "The Middle East in Transatlantic Politics: 2003-2009; Why European and American Policies Converge and Diverge towards Middle East Issues Despite their Agreement on Common Goals?," published Ph.D thesis, Heidelberg University, 2011, Ch.5, p.200-201.
4. Robert • J.Panger, "The Arab Spring: American Search for relevancy," Mediterranean Quarterly, Vol.22, No.4 (Fall, 2011), pp.20-21
5. -Roberto Al • boni, "The International Dimension of the Arab Spring," The International Spectator, Vol.46, No.4, (December, 2011), p.7
6. F. Gregory • Gause III and Ian S. Lustick, "America and

Policy," Foreign Affairs, Vol.91, No.3 (May-June, 2012), p.7.
20. Michele Dunne and Richard Youngs, "Europe and the U.S. in the Middle East: A Convergence of Partiality," Policy Brief, FRIDE, March 2013, pp.3-5.
21. Schumacher, "The EU and Arab Spring: Between spectatorship and Actorness," pp.115-116
22. Arron David Miller, "For America, An Arab Winter," The Wilson Quarterly, Vol.35, No.3 (Summer, 2011), p.7.
23. Emma Sky, "Arab Spring…American Fall? Learning The Right Lessons from Iraq and Afghanistan, "Harvard International Review, Vol.33, No.2 (Summer, 2011), p.26.
24. Henrik Boesen and Lindbo Larsen, "Libya: Beyond Regime Change," Danish Institute for International Studies, DIIS Policy Brief, Copenhagen, October, 2011, p.2.
25. Lee Smith, "Middle Eastern Upheavals: Weakening Washington"s Middle East Influence," Middle East Quarterly, Vol.18, No.3 (Summer, 2011), p.9.
26. -Michael Mitchell, "The Aborted Revolution: The Demise of Bahrain"s Democracy Movement," Harvard International Review, Vol.33, No.4 (Spring, 2012), p.32.
27. Miller, "For America, An Arab Winter," p.4.
28. -European Union, "EU"s Response to the "Arab Spring": The State-of-Play after Two Years," A 70/13, February 2013, p.2.
29. Johannes Stern, "European powers lift embargo, move to arm Syrian opposition," World Socialist Website, (May 28, 2013), retrieved June 6, 2013, from http://www.wsws.org/en/articles/2013/05/28/syri-m28.html.
30. James Phillips, "Syria"s Chemical Weapons: U.S. Should Engage Syria"s Opposition to Defuse Threat," The Heritage Foundation, May 1, 2013.
31. -Roberto Aliboni, "The International Dimension of the the Regional powers in a transforming Middle East," Middle East Policy, Vol.XIX, No.2 (Summer, 2012), p.6.
7. Craham E. Fuller, "Winners and losers in the Middle East," New Perspectives Quarterly, Vol.29, No.1 (Winter, 2012), pp. 61-62.
8. -Daniel Byman, "Israel"s Pessimistic View of the Arab Spring," The Washington Quarterly (Summer, 2011), pp.124-127.
9. Eran, "The West Responds to the Arab Spring," pp.15-16
10. -Tobias Schumacher, "The EU and Arab Spring: Between spectatorship and actorness," Insight Turkey, Vol.13, No.3 (Summer, 2011), pp.107-109.
11. -Roland Freudenstein, "The Arab Spring: What"s In It for Us?," European View, Vol.10, No.1 (June, 2011), p.68.
12. The Term" Arab Spring" means the unfolding revolutions that had erupted in the Middle East, by the end of 2011, which took place first in Tunisia, and then spilled over into other Arab Countries such as Egypt, Libya, Yemen, Bahrain, Syria.
13. -Philips Egels, "Europe"s response to the "Arab revolutions," Focus on Tunisia," The University Times, March 24, 2011.
14. -Mona El-Ghobashy, "The Praxis of the Egyptian Revolution," Middle East Research and Information Project, Spring, 2011.
15. Alex Wagner, "Obama Calls On Mubarak to Hand Over Power Immediately," Politics Daily, 2011.
16. Keith Koffler, "Slapdash Obama Policy Toward Egypt," White House Dossier, February 4, 2011.
17. Luis Gran, "Cozying Up to the Muslim Brotherhood," God Experts, February 6, 2011
18. Marc Lynch, "America and Egypt After the Uprisings", Survival, Vol.53, No.2 (April-May, 2011), p.32.
19. -Martin S., Indyk and Others, "Scoring Obama"s Foreign

Arab Spring," The International Spectator, Vol.46, No.4 (December, 2011), p.5-6.

32. • نفس المرجع، ص 6-7

33. • Hollis, "No Friend of Democratization: Europe"s Role in the Genesis of the "Arab Spring,"" p.81-84.

34. • Schumacher, "The EU and the Arab Spring: Between Spectatorship and Actorness," p.110-113.

35. • نفس المرجع، ص 109

36. • نفس المرجع، ص 110

37. • Timo Behr, "After the Revolution: The EU and the Arab Transition," Notre Europe, Policy Paper 54 (2012). p.8-9.

38. • نفس المرجع، ص 10- 12

39. • Christopher Hemmer, "Continuity and change in the Obama Administration"s National Security Strategy," Comparative Strategy, Vol.30, No.3 (July, 2011), p.275

40. • Leslie H. Gelb, "Does Libya Represent a New Wilsonism?" Symposium, The National Interest (March-April, 2012), p.41.

41. • William A. Rugh, "Egyptian Politics and American Diplomacy," Middle East Policy, Vol.XIX, No.2 (Summer,2012), p.47-48.

42. • -Martin S. Indyk, Kenneth G. Lieberthal and Michael E. O"Hanlon, Bending History: Barak Obama"s Foreign Policy (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2012), p.146.

43. • Schumacher, "The EU and the Arab Spring: Between Spectatorship and Actorness," p.115.

44. • Sally Khalifa Isaac, "Europe and The Arab Revolutions: From a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighborhood," KFG Working Paper Series, No.39, Freie Universitat (May, 2012), p.8-14.

45. • -Indyk, Ben ing History: Barak Obama"s Foreign Policy, p.264.

46. • نفس المرجع، ص 158

47. • Barah Mikail, "France and the Arab Spring: An Opportunistic quest for Influence," Working Paper, FRIDE, No.110 (October, 2011), p.5-6.

48. • Edmund Ratka, "Germany and the Arab Spring- Foreign Policy Between New Activism and Old Habits," German Politics and Society, Vol.30, No.2 (Summer, 2012), p.60.

49. • -Indyk, Ben ing History: Barak Obama"s Foreign Policy, p.172-176.

50. • Joshua Landis, "The Syrian Uprising of 2011: Why The Asad Regime Is Likely to Survive to 2013," Middle East Policy, Vol.XIX, No.1 (Spring, 2012), p.72-77.

51. • James Phillips, "Syria"s Chemical Weapons: U.S. Should Engage Syria"s Opposition to Defuse Threat," The Heritage Foundation, May 1, 2013.

52. • Reuel Marc Gerecht, "Sandstorm; Barak Obama and the Great Arab Revolt," The Weekly Standard, May 9, 2011.

53. • Mitchell, "The Aborted Revolution: The Demise of Bahrain"s Democracy Movement," p.33- 35.

54. • F. Gregory Gause, III and Ian S. Lustick, "America and the Regional Powers in a Transforming Middle East," Middle East Policy, Vol.XIX, No.2 (Summer, 2012), p.4.

55. • -Indyk, Ben ing History: Barak Obama"s Foreign Policy, p.152-153.

56. • Isaac, "Europe and The Arab Revolutions: From a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighborhood," p.8-9.

57. • -Indyk, Ben ing History: Barak Obama"s Foreign Policy, p.149-153.

58. • -Daniela H ber, ""Mixed Signals" Still? The EU"s Democracy and Human Rights Policy Since the Outbreak of the Arab Spring," IAI Working Papers 12-13, Insituto Affari Internazionali (May, 2012), p.2-5.